

قرار الأمم المتحدة يطالب الحوثيين بوقف الاضطهاد القضائي للبهائيين

جنيفا – أدان المجتمع الدولي الحوثيين بسبب اضطهادهم للبهائيين على أساس معتقدتهم، جاء ذلك من خلال قرار مجلس حقوق الإنسان في 26 سبتمبر 2019. هذا القرار صدر بعد أسبوعين فقط من قيام النيابة العامة في محكمة الاستئناف التابعة للحوثيين في صنعاء بالدفاع عن حكم الإعدام الذي صدر سابقاً ضد أحد البهائيين على أساس معتقده والمطالبة بتنفيذ الحكم، وكذلك المطالبة بطرد ونفي جميع البهائيين من اليمن ومصادرة ممتلكاتهم.

ففي آخر جلسة استماع لقضية السيد/ حامد بن حيدرة بمحكمة الاستئناف بصنعاء والتي عقدت في 17 سبتمبر 2019، لم تكتف النيابة بالمطالبة بتأكيد وتثبيت حكم الإعدام الصادر من المحكمة الجزائية ضد السيد/ بن حيدرة فحسب، بل وطالبت بـ "الترحيل الفوري إلى الخارج" لجميع البهائيين في اليمن و"حظر استقبال أي منهم" في البلاد. النيابة العامة وفي بيانها المكتوب طالبت المحكمة أيضاً باتخاذ كافة القرارات اللازمة لردع البهائيين ومعتقداتهم.

جلسة المحكمة القادمة للسيد/ بن حيدرة ستكون في الأول من أكتوبر.

السيدة ديان علائي ممثلة الجامعة البهائية العالمية في الأمم المتحدة قالت في تصريح لها: "الجامعة البهائية العالمية تشعر بالقلق إزاء ما ورد في بيان النيابة المكتوب والذي لا يكتفي بتهديد حياة السيد/ بن حيدرة فحسب بل أيضاً الآلاف ممن يعتبرون أنفسهم بهائيين".

قرار مجلس حقوق الإنسان الأخير طالب بإطلاق السراح الفوري لكافة البهائيين المعتقلين في اليمن، ودعا أطراف النزاع المسلح بإيقاف الاحتجاز التعسفي والاعتقال وإيقاف المضايقات والاضطهاد القضائي الذي يتعرض له ... [البهائيون]

وفي قرار ثان قدمه العراق بالنيابة عن المجموعة العربية واعتمده المجلس بالإجماع يوم الجمعة 27 سبتمبر، أعرب المجلس عن "قلقه العميق من الانتهاكات الخطيرة وخرق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في اليمن والتي ترتكبها كافة الأطراف ... بما في ذلك الاضطهاد على أساس المعتقد أو الدين".

أضافت السيدة ديان علائي: "لا شك أن المجتمع الدولي سيراقب القضية باهتمام شديد ليعرف ما إذا كان القاضي الذي ينظر في قضية السيد/ بن حيدرة سيهتم ببواعث القلق ويظهر الحياد والنزاهة، أم سيكون متواطئاً وشريكاً في التصرفات التي يقوم بها الحوثيون والتي أذناها المجتمع الدولي واعتبرها انتهاكاً وخرقاً للقانون الدولي".

يستند قرار الأمم المتحدة إلى التقرير الصادر عن فريق الخبراء الدوليين والاقليميين البارزين حول اليمن، والذي يُدرج مجموعة متنوعة من جرائم الحرب التي ارتكبت في اليمن منذ عام 2014م. خلص فريق الخبراء البارزين في تقريرهم إلى أن الحوثيين واصلوا "اضطهاد البهائيين على أساس عقيدتهم، بوسائل

منها احتجازهم واتهامهم بالردة، والسخرية علناً من أتباع الديانة البهائية في الملفات القانونية ووصمهم بالشياطين، وإصدار أحكام بالإعدام وتهديد أنصارهم".

التحريض على الكراهية ضد البهائيين، خاصة بواسطة الزعيم الحوثي عبدالمك الحوثي، كان أيضاً مصدراً لقلق فريق الخبراء البارزين، والذين أكدوا أن: "كلماته تثير مخاوف جدية، لاسيما في ضوء النزاع الحالي حيث تزايدت المشاعر الطائفية". ويشير التقرير أيضاً إلى أن الحوثيين ينكرون وجود بهائيين في اليمن كمجموعة دينية.

حالياً، هناك ستة بهائيين محتجزين في صنعاء، كما أن خمسة وعشرين فرداً من بينهم العديد من إداريي المجتمع البهائي تتم مقاضاتهم على أساس معتقداتهم، بالإضافة إلى تعرض سلامة الآلاف من البهائيين للخطر.

الدور الإيراني:

منذ مايو 2017، صرّح الدكتور أحمد شهيد، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، معرباً عن قلقه من "أنّ تقاوم عمليات الاضطهاد المُمنهجة التي يعانيها البهائيون مؤخرًا في صنعاء تعكس الاضطهاد الذي يعانيه البهائيون في إيران".

على مدى السنوات الأربع الماضية، استخدم الحوثيون أساليب مماثلة لتلك المستخدمة من قبل الحكومة الإيرانية ضد البهائيين والتي تشمل المتابعة ومراقبة الأنشطة، الاحتجاز التعسفي للأفراد واستجوابهم، مدهمة المنازل، مصادرة الممتلكات والأموال، استهداف قادة المجتمع، مقاضاة البهائيين بذرائع كاذبة مثل الاتهامات بأنهم جواسيس لحكومات أجنبية، العمل على إصدار أحكام بالإعدام، والتحريض على الكراهية ضد كافة البهائيين من خلال خطب تحريضية يلقيها أعلى المراجع والمسؤولين. على الرغم من كل هذه الانتهاكات، فإن الحوثيين على غرار السلطات الإيرانية ينكرون بجرأة في اتصالاتهم الرسمية مع المؤسسات الدولية وجود أي اضطهاد ديني.

هذه الممارسات والسلوكيات تتوافق وتتطابق مع التوصيات الواردة في مذكرة سرية وافق عليها المرشد الأعلى في إيران في عام 1991م، والتي تنص على أنه "يجب وضع خطة لمواجهة وتدمير جذور [البهائيين] الثقافية خارج البلاد [إيران]".